المحاضرة الأولى: مدخل عام

يشكّل الأمن رافدا معرفيّا رئيسيّا لموضوعات علم السياسة والعلاقات الدولية، نسبة لارتباطه ببقاء الدولة واستمرارها، وكذا تعدّد مستويات تحليله وموضوعاته المرجعية؛ ولكونه أيضا أحد أهمّ محددات خيارات السياسات الخارجية كمسارات التكامل والاندماج الدولي أوبناء النظم الدولية أو تشكيل الأحلاف الدولية وحتى الحروب الدولية، حيث تزداد أهميته الأكاديمية والعملية باختلاف سمات السياسة الدولية وكذا اختلاف المناطق الجغرافية في العالم.

إن استهداف الأمن حماية الدولة من الداخل ودفع العدوان الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة متوفرة على شروط الرقي، جعل منه مصطلحا مرنا، متغيرا ومواكبا لمختلف أوضاع وحالات العلاقات الدولية وتطورات المجتمع الدولي؛ حيث شكّلت مسألة الأمن منذ القدم إحدى أهم الدوافع والمحددات المتحكمة في سلوك الأفراد والمجتمعات على السواء، ذلك أن البحث الدائم عن الأمن والسلام دافع عجل بتكوين الجماعات البشرية ومن تم نقل مسؤولية الأمن الخاص أو الفردي إلى أمن الجماعة.

في حين يذهب بعض الباحثين إلى اعتبار أن الدوافع الأمنية لعبت الدور الأكبر والتأثير الأهم في المسعى الدولي لإقامة علاقات فيما بين الدول، إما بدافع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية أو الثقافية، أو بدافع دحض العدوان.

ينقسم مفهوم الأمن عند الكثيرين إلى شعور وإجراء: فأما الأمن كشعور، فهو ما يسود الفرد أو الجماعة بإشباع الدوافع العضوية والنفسية، واطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدده؛ وأما الأمن من حيث هو إجراء، فيتمثل في كل ما يصدر عن الفرد أو الجماعة لتحقيق الحاجات الداخلية الرئيسية أو لرد العدوان على سيادتها وكيانها.

وإذا كان الأمن بالمفهوم الضيق غالبا ما يستعمل للتعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين حياة المواطنين وأملاكهم داخل الدولة ضد الأخطار الداخلية، فإنه قد عرف تطورا ملحوظا ليشمل الإجراءات التي تتخذها الدولة في مواجهة باقي الدول، بدءا من الإجراءات الوطنية الوقائية وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها.

وقد عزّز انهيار التوازن النسبي في العلاقات الدولية في المراحل التي أعقبت تفكك الاتحاد السوفياتي وحالة اللاأمن التي أفرزها من أهمية دراسة المحدّدات الأمنية في السلوك الدولي وأنماط التحول والتكيف أو المواجهة التي باشرتها الدول والمنظمات الدولية على السواء؛ نتيجة بروز انشغالات أمنية جديدة، ومصادر وفواعل جديدة مهدّدة للأمن الوطني والدولي، والميل العام إلى توسيع مفهوم الأمن الذي ظل تقليديا قطاعا خاصا بالعسكريين.

أما من الجانب الأكاديمي، فقد شهدت بداية تسعينات القرن العشرين محاولات أكاديمية حثيثة لمواكبة التغيرات الطارئة على طبيعة الحروب والنزاعات الدولية، في ظل تلاشي قدرة المفاهيم التقليدية على التعاطي معها؛ كما تميزت مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2011 بانتعاش ملحوظ في الدراسات الأمنية نتيجة التبعات الاستراتيجية التي خلفتها تلك الهجمات، وتنامي الظواهر المهددة للأمن والاستقرار العالمي وتشابك أبعادها، واختلاف الاستراتيجيات الدولية إزاءها، وهو ما دفع الكثير من الباحثين إلى الاهتمام بالعامل الأمني كعنصر محرك للعلاقات ما بين الدول؛ حيث أصبحت الدراسات الأمنية أحد أهم النقاشات القطاعية في العلاقات الدولية.

أ- النظريات الأمنية ونظريات العلاقات الدولية:

تنقسم الآراء حول وجود نظريات مستقلة خاصة بموضوع الأمن إلى اتجاهين رئيسيين: إتجاه أول يرى بأن نظريات الأمن توجد كمنظومة معرفية بالنظر إلى وجود نمط من التجانس بين الوسائل المختلفة للفكر السياسي الأمني وجهود التضمين المفاهيمي لمختلف الممارسات والخطابات الأمنية، بينما يرى اتجاه ثان أن النقاش الأمني في جميع الحالات ومهما تعددت فروعه يتضمن تحليل استخدامات القوة لإحلال الأمن والسلم، أي أنه يرتبط في المحصلة بدراسة الحرب والسلم؛ وهي المواضيع الرئيسية التي تتناولها نظريات العلاقات الدولية.

ويتعزز هذا الجدل أكثر إذا علمنا أن استحواذ العلاقات الدولية على المجال الدراسي للأمن حديث نسبيا، حيث برز عقب الحرب العالمية الأولى اهتمام أساتذة العلاقات الدولية بالمواضيع الرئيسية للأمن التي كانت من اختصاص الإستراتيجيين العسكريين والمتعلقة أساسا بالرقابة على العنف، ما أعطى الإنطباع بوجود مجال معرفي خاص بالدراسات الأمنية تحاول العلاقات الدولية ترويضه وضمّه إلى مجالاتها البحثية.

أما من حيث مجالات البحث؛ فإن الدراسات الأمنية ترتبط ارتباطا وثيقا باجتهادات المدرسة الواقعية، باعتبار الأمن مقاربة إيجابية موضوعية تبحث في حلول المشاكل وتطبيقاتها العملية، وكذا ارتباطها ببقاء الدولة واستقرارها واستمرارها، وتركيزها على الوسائل العسكرية وسياسات الدفاع.

كما يبدو مجال الأمن مرتبطا بفكرة الهيمنة حين يرتبط بدراسات الجغرافيا السياسية والجيواستراتيجيا كمجالات ملحقة به، والتي انتعشت بكثرة إبان الحرب الباردة ومع اتّساع النقاشات المتعلّقة بفكرة صدام الحضارات، كما تتجاذبه التيارات المثالية لا سيما في إطار ما يسمى بدراسات السلام بعد الحرب العالمية الثانية.

ويتغذى النقاش حول علاقة نظريات الأمن بنظريات العلاقات الدولية باهتمام بعض أساتذة العلاقات الدولية منذ الثمانينات بالعقيدة والفكر الإستراتيجيين كعامل تأثير وكناتج أيضا للسياسة الدولية، حيث ساهم الإستراتيجيون في بلورة بعض المفاهيم في العلاقات الدولية لإثبات صدقية تحليلاتهم؛ ما جعل الدراسات الأمنية تتأرجح بين المجال المنفصل والمجال الخاضع للعلاقات الدولية.

ب- التطور التاريخي للدراسات الأمنية:

لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول تقسيم المراحل التاريخية التي مر بها التنظير في الدراسات الأمنية؛ ولعل أبرز الاجتهادات في هذا المجال كانت لستيفن والت Stephen WALT وبيل ماك سويني Bill Mac SWEENEY، حيث يقسمها والت إلى ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: العصر الذهبي (مرحلة الخمسينات):

كانت الدراسات الأمنية قبل الحرب العالمية الثانية حكرا على المختصين العسكريين والاستراتيجيين الذين اهتموا بالتاريخ الدبلوماسي والعسكري، وبسبب فظاعة مخلفات الحرب العالمية الأولى ومساهمة المدنيين في الحرب العالمية الثانية برز اتجاه من السياسيين (يتزعّمه كليمونصو Georges Benjamin Clemenceau) يرفض ترك الحرب كمجال حصري للعسكريين، في مسعى لتطوير الدراسات الأمنية؛ إضافة إلى المخاوف التي أثارها العامل النووي والتي فتحت النقاش حول مخاطر استعمال السلاح النووي، وأنتجت عددا من الدراسات حول الردع، الرقابة على التسلح، القوات التعاقدية...إلخ، وهي دراسات ذات طابع متعدد الاختصاصات رغم ارتباطها الوثيق بعلم السياسة.

لكن شح المعلومات الأمنية وعلاقات الباحثين بالمؤسسات العسكرية، جعلت هذه الدراسات تأخذ الطابع العسكري المحض، مما جعلها تعتبر لدى العديد من الباحثين فاقدة للعلمية والأسس التجريبية، حيث طوّر الباحثون أساليب استنباطية كنظرية المباريات، أو استعانوا بالتجارب التاريخية المبنية أساسا على مبدأ توازن القوى ووجود عدو.

المرحلة الثانية: نهاية العصر الذهبي (مرحلة الستينات):

رغم تواصل اهتمام بعض الدارسين بمجال تطبيقات نظرية التنظيم على الأمن القومي، خاصة في مجال مسار صناعة القرار والتسلح؛ إلا أن هذه المرحلة شهدت تراجع الدراسات الأمنية مع منتصف الستينات لجملة أسباب أهمها:

- تراجع الاهتمام بالانشغالات الأمنية الكبرى نتيجة طغيان المنظور العقلاني للردع.
- عدم الاهتمام بالتجديد المفاهيمي وتوفير أدوات تحليلية للدراسة الأكاديمية رغم انتعاش الجدل حول البرامج والمذاهب العسكرية؛ حيث توجه أغلب الأكاديميين الأمريكيين مثل وولستيتر Wohlstetter وكوفمان Kaufmann إلى المجال العملي كمستشارين للحكومة الأمريكية أو باحثين في "علب الأفكار" Think Tanks المقربة من دوائر صنع القرار.
- تداعيات حرب الفيتنام على مصداقية البحوث الأمنية الأمريكية؛ والحاجز النفسي الذي أفرزته هذه الحرب لدى أغلب الأكاديميين.
- انتقال الاهتمام الأكاديمي إلى مجالات جديدة أفرزتها مرحلة الانفراج الدولي وتراجع المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، كالاعتماد المتبادل والاقتصاد السياسي العالمي.

المرحلة الثالثة: عصر النهضة (مرحلة السبعينات):

فسحت نهاية حرب الفيتنام المجال أمام عودة الاهتمام بالدراسات الأمنية في المؤسسات الجامعية وبروز المجلات العلمية المتخصصة الشيء الذي سهّل انتشار نتائج بحوث الأكاديميين.

كما تميزت هذه المرحلة بسهولة الوصول إلى المعلومة خاصة مع تطور وسائل الاتصال والشفافية التي فرضتها فضيحة ووتر غايت Watergate وسهولة الاطلاع على الأرشيف، وانخراط الكونغرس الأمريكي في مسائل الأمن والدفاع؛ وكانت هذه التطورات نتاج إفرازات نهاية مرحلة الانفراج الدولي سيما تدهور العلاقات الأمريكية السوفيتية، والنزاعات مع إيران ونيكاراغوا، ومعاهدة سالت 2،

والتدخل السوفيتي في أفغانستان...الخ؛ كما ظهرت في هذه المرحلة مجالات بحثية جديدة كالحروب الفجائية والحروب التقليدية وأهمية الردع التقليدي؛ وهي مجالات بنيت على نقد مفاهيم التوازن الاستراتيجي وحقيقة التهديد الذي تشكله الترسانة النووية السوفيتية، ما شكل نقلة نوعية في آفاق الدراسات الأمنية التي بدأت تتجاوز المفاهيم الإستراتيجية.

ثم فتحت نهاية مرحلة الحرب الباردة آفاقا جديدة للدراسات الأمنية، تجلّت بشكل خاص عبر عودة الحروب بشكلها التقليدي على إثر حرب الخليج؛ مما سمح بهيكلة الدراسات الأمنية في المؤسسات الجامعية، وسنح أيضا ببروز اهتمامات وإشكالات جديدة، لعل أبرزها:

- دور السياسة الداخلية في تحديد سياسة الأمن الوطني.
- عناصر تفسير ظواهر الاعتماد المتبادل.
- دور الأفكار السياسية في مجالات الأمن.
- انعكاسات نهاية الحرب الباردة، ودور القوى الإقليمية، وبروز القوة الأوربية...الخ.
- علاقة الاقتصاد بالأمن، والولوج إلى مصادر الطاقة.

ولم يكن هذا الانتعاش الملحوظ في الدراسات الأمنية بمعزل عن بعض الإشكالات البحثية؛ حيث لم تنتفي صعوبة الحصول على المعلومة الأمنية، كما خضعت مجموعة كبيرة من الدراسات للتسييس لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001؛ إذ أدّى تنامي اهتمام الدوائر الإعلامية بالتحاليل العلمية في تفسير الإرهاب إلى ارتباط العديد من الأكاديميين الأمريكيين بأجندات سياسية.

أما ماك سويني فقد اعتبر أن تاريخ نظريات الأمن ارتبط بفكرتين مركزيتين هما:

- الأمن وعلاقته بوجود الدولة وقدرتها على ممارسة السلطة، وهو الربط الذي سهّل بروز مفهوم الأمن القومي.
- الأمن كشرط لوجود المجتمع الدولي المشكل أساسا من الدول، والقائم على الاعتماد المتبادل والتعاون الدولي، وهي الفكرة التي ولّدت مفهوم الأمن الجماعي.

ويستند على هذين المتغيرين لتقسيمها إلى أربعة مراحل:

المرحلة الأولى: تمتد من أعقاب الحرب العالمية الأولى إلى منتصف الخمسينات، وترتبط بتيار التنظير المتعلق بالأمن الجماعي الذي وضع دراسة الأمن في إطار متعدد الاختصاصات، فتعددت بذلك ميادين البحث من القانون الدولي إلى المؤسسات الدولية إلى النظرية السياسية وسبل ترقية الديمقراطية وتعددية الأطراف ونزع السلاح، وبرع مارتن رايت M.WRIGHT وجون هيرز J.HERZ وأرنولد وولفرز A.WOLFERS في ربط المسائل الأمنية بالجوانب السياسية والنفسية والاقتصادية لظاهرة الحرب، إذ ارتبطت الدراسات الأمنية في هذه المرحلة بميدان العلاقات الدولية إلى حد بعيد.

المرحلة الثانية: بدأت الدراسات الأمنية من منتصف الخمسينات إلى نهاية السبعينات نتيجة إفرازات الحرب الباردة تتشكل كفرع من علم السياسة، تبعا لبوادر استقلاليتها من الناحية المالية والمجلات العلمية والمناصب الأكاديمية المتخصصة التي أصبحت تزخر بها الجامعات.

تركزت الاهتمامات في هذه المرحلة حول محاولة إيجاد مقاربة علمية لدراسة التهديد واستعمال القوة دفاعا عن المصالح القومية وتثبيت الأمن؛ كما عرفت بروز مفاهيم جديدة كنظام الأمن والأمن الدولي كتعبير عن الاعتماد المتبادل بين الدول في مجال الأمن، وتمحورت أغلب البحوث في هذه المرحلة حول مفاهيم الدفاع والأمن القومي، محافظة على مركزية الدولة في الدراسات الأمنية.

المرحلة الثالثة: ظهرت مع بداية الثمانينات موجة إعادة النظر في أسس الاقترابات المهيمنة على دراسة نظريات العلاقات الدولية ومن ثمة امتداداتها إلى نظريات الأمن، حيث تميزت هذه المرحلة بنجاحات نظريات الاعتماد المتبادل واقترابات السياسة الاقتصادية الدولية مع اجتهادات جيبلنGiplin وكيوهان Keohaneوغيرهما.

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة لا تزال في بداياتها، تتماشى مع بعض الكتابات ما بعد الوضعية التي تعيد النظر في هيمنة الاقترابات التقليدية في العلوم السياسية؛ كتلك التي تحاول الاستعانة بالأطر التحليلية للعلاقات الدولية أو علم الاجتماع...الخ.